الثورة ALTHAWRAH DAILY

Tuesday : 6 Shwal 1434 - 13 Agus - Jssue No. 17799

<،، ماجدة مغتربة في لبنان تقول: طبعا شعرت بالاغتراب كثيرا في العيد وحاولت أن أجعل فرحة العيد لا تغيب عني في غربتي فحاولت قضاءها مع الجالية اليمنية في بيروت لكني لم أشعر بالسعادة التي أجدها في اليمن، اشتاق إلى أن أقضي العيد بين أهلي وأولادي حيث كتب عليّ القدر مفارقتهم بسبب ظروف اجتماعية ومادية ، فنكهة العيد تكاد تكون هنا معدومة في غربة أشبه بمنفى.

استقبلت آلاف الزائرين خلال إجازة العيد

المحويت قبلة للسياحة الداخلية والاستجمام بامتياز

المحويت/ إبراهيم الوادعي

يتزامن عيد الفطر هذا العام مع تحول محافظة المحويت بشكل عام إلى جنة خضراء وارتدائها لأبهى حلل الجمال الربانية مع سقوط الأمطار وبداية الموسم الزراعي الذي يجعل من المحافظة حديقة غناء ومن التجول في مديرياتها ومناطقها المختلفة والمتنوعة مصدرا لإشاعة البهجة في النفوس والأفئدة ، كسوة خضراء ترتديها سفوح الجبال وخرير ماء عذب ينسكب في شلالاتها ومن أوديتها المنتشرة التي لا يتوقف خرير مائها المتدفق هذه الأيام ، فيغسل ادران النفوس ويزيل عنها وعثاء الأيام وروتينية الحياة العادية، مايجعل المحويت قبلة للسياحة الداخلية والاستجمام بامتياز.

المرتبة الثالثة

استحوذت محافظة المحويت على المرتبة الثالثة بعد محافظتي عدن والحديدة في استقطاب الزائرين لقضاء إجازات العيد السعيد خلال العام الماضي حيث بلغ عدد الزوار ما يقرب من ثلاثين ألف زائر في الأيام العشرة الأولى لعيد الفطر المبارك ، وهذا العام استقبلت محافظة المحويت زائريها منذ اليوم الثاني لعيد الفطر المبارك ممن يسعون لقضاء إجازتهم بين مروجها الخضراء وخرير مائها المتدفق من شلالات الاهجر وجريان السيول في وديانها وعلى ضفاف بحيراتها الاصطناعية بفعل السدود المنتشرة على ضفاف الخطوط الطويلة التي تربطها بمحافظتي صنعاء والحديدة والقريبة أيضا من متناول الزائر وقد احتضنت خلال من إجازة عيد الفطر آلاف الزائرين نظراً لما باتت تشكله من محطة جذب سياحي ، إضافة إلى مهمتها الأساسية المتمثلة بالري وتغذية المياه الجوفية.

التوسط الجغرافي

تتميز محافظة المحويت بقربها من العاصمة صنعاء وهو ما يجعلها المتنفس المفضل لسكان العاصمة ويضيف إلى مزاياها ميزة إضافية إذ لا تبعد أولى لوحات جمالها عن العاصمة صنعاء سوى أكثر من 37 كيلومترا الى الغرب ، والى ميزة القرب الجغرافي تتميز بجمال الطبيعة الخلابة التي حباها الله سبحانه، أينما يولي الزائر وجهه أو من حيث أتى ، وهذا الجمال يمتد باتساع رقعة المحافظة ولايكاد ينحصر بمنطقة معينة ، انطلاقا من شبام وبساتينها ومدينة كوكبان ومعانقاتها للسحاب وصولا إلى منطقة الاهجر الخلابة وشلالها الساحر وفي الطريق إلى عاصمة المحافظة حيث يمر الزائر بمدينة الطويلة الساحرة ، وصولا إلى وادي سردود في منطقة سارع ومناطق مديريتي الخبت وحفاش بما يمتلكانه من أودية جارية ومناظر تأسر الالباب ، وفي القلب من ذلك مدينة المحويت والتي تحتفظ في ذاتها وضواحيها بنصيب الأسد حيث واحة الضبرة الغناء ذات الأشجار الباسقة والمروج الخضراء والماء الذي يعزف بانسكابه هذه الأيام سيمفونية ذلك المكان البديع كأفضل مايكون عليه مايستروا فرقة موسيقية تكاملت أدوات الموسيقى ، فيوفر للزائرين وعوائلهم الجو المفضل لقضاء يوم عائلي جميل يتسم بالحيوية والتنقل بين الأماكن الجميلة في المدينة فمن المياه الباردة المتدفقة في الضبرة إلى حضن المياه الدافئة المتدفقة في وادي لاحمة وانتهاء بزيارة متنزه الريادي الخلاب والذي يأخذ بشغاف قلوب زائريه ولا يتركونه حتى يقطعون وعدا بالعودة ثانية لزيارة المكان والتمتع بجماله الآسر .

أوجه سياحية متعددة

إضافة إلى الجمال الطبيعي استمتع زوار المحافظة خلال إجازة العيد بمشاهدة العديد من المواقع الأثرية والتاريخية المنتشرة في معظم مديريات المحافظة، وفي مقدمتها المقابر الصخرية التي تنتشر في منطقة الاهجر وعدد من المناطق ، ومشاهدة العديد من القلاع الأثرية والتي يرجع تاريخ بعضها إلى أكثر من 600 عام، إضافة إلى التمتع بالسياحة العلاجية عبر المياه الكبريتية الحارة التي تنبع من باطن الأرض ويستفاد منها في علاج بعض الأمراض ويزورها الكثير من الناس سواء للاستشفاء أو السياحة وعلى رأس تلك المواقع حمام سردود الواقع على وادي سردود والذي يعد أهم الحمامات الطبيعية في المحافظة.

أبهى الحلل

ويؤمل المسئولون بمكتب السياحة بالمحويت أن تتضاعف أعداد الزائرين للمحافظة خلال أيام عيد الفطر المبارك لهذا العام مقارنة عما كانت عليه العام الماضي لنفس الفترة، بسبب ترافق عيد الفطر السعيد مع بدء موسم الزراعة في المحافظة وموسم سقوط الإمطار حيث تكتسي محافظة المحويت أبهى حللها الخضراء ما قد يحفز الكثيرين وخاصة من سكان العاصمة القريبة من المحافظة وكذا العائدين من موطن الاغتراب لقضاء العيد مع ذويهم وتفضيل زيارة المحافظة على المقاصد السياحية الأخرى في البلاد، رغم وجود العديد من المعوقات وفي مقدمتها معضلة الايواء والتي تجبر الكثير من الزائرين على اقتصار زيارتهم للمحويت على يوم واحد نظرا للفقر الحاد في الغرف الفندقية والخدمات السياحية المرافقة في المحافظة بشكل عام.

تنفيذ 276 مشروعاً خلال العام المنصرم

أكثر من 29 مليار ريال حجم التوظيفات الاستثمارية المخصصة للبرنامج الاستثماري بوادي وصحراء حضرموت

سيئون/ أحمد سعيد بزعل

بلغت التوظيفات الاستثمارية المخصصة للبرنامج الاستثماري للعام 2012م بمديريات وادي وصحراء حضرموت" تسعة وعشرين مليارا وسبعمائة وتسعة وثلاثين مليونا وستمائة وثلاثة وخمسين ألف ريال، وذلك لتنفيذ 276 مشروعاً في حين بلغت النفقات الفعلية عليها لنفس العام ثلاثة مليارات ومائتين وثلاثة وتسعين مليونا وستة وستين ألف ريال بنسبة تنفيذ بلغت 11%.

أوضح ذلك لـ" الثورة" الأخ/ رمضان عبود باجبير المدير العام لمكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي بوادي حضرموت والصحراء، مشيراً إلى أن قطاع البنية التحتية احتل مركز الصدارة وبأهمية نسبية قدرها 90.7%، 70% تلاه قطاع التنمية البشرية 6.6%، 0.4%، 1.7% على التوالي فيما بلغ عدد مشاريع السلطة المحلية لعام 2012م 148 مشروعاً وبتوظيفات استثمارية مخصصة قدرها مليار ومائتان وستة وسبعون مليونا وستمائة وثلاثة وخمسون ألف ريال في حين بلغت النفقات الفعلية عليه سبعمائة وستة وخمسون مليونا واثنان وثلاثون ألف ريال وبنسبة تنفيذ قدرها 59%.

وأوضح أن العام المنصرم شهد زيادة طفيفة في مستوى التنفيذ قدرها 5% عن العام 2011م وتوزعت هذه المشاريع بحسب المكاتب وقد احتل مكتب الصحة والسكان مركز الصدارة من حيث النفقات حيث بلغت 77% تلاه مكتب الأشغال والطرق 75% والتربية والتعليم 72% والإدارة المحلية 65% والزراعة والري 55% والشباب والرياضة 49% في حين لم تستفد الإدارة المحلية من المخصصات نظراً لعدم تسمية مشاريعها كونها وضعت تحت مسمى فارق الحصة من قبل وزارة المالية لإيجاد التوازن في الربط والموارد المحددة في ميزانية العام 2012م أما على مستوى المديريات فقد تفاوت من مديرية لأخرى وتراوحت بين 72% ،7%، كما أن سبب التدني في الإنفاق في بعض المديريات كان بسبب إلغاء بعض المشاريع لوجود إشكالية في مواقعها كما في مديرية وادي العين وحوره، وعدم انجاز التصاميم والوثائق لمشاريع في مديريات أخرى أما على مستوى السلطة المركزية فقد بلغ عدد مشاريع السلطة المحلية المركزية 128 مشروعاً بتوظيفات استثمارية مخصصة قدرها ثمانية وعشرين ملياراً وأربعمائة وثلاثة وستين مليون ريال وتشكل مانسبته 99.7% من إجمالي التوظيفات للعام 2012م في حين بلغت النفقات الفعلية عليه مليارين وخمسمائة وسبعة وثلاثين مليونا وأربعة وثلاثين ألف ريال ونسبة تنفيذ قدرها 9% وبتراجع عن العام 2011م بنسبة قدرها 5% حيث لم تشهد كثير من الجهات والمكاتب اي انجاز مالي لعدم توفير البيانات المتعلقة بالصرف المالي عليها عدا 8 جهات فقط تصدرتها فرع الهيئة العامة للمحافظة علي المدن التاريخية شبام بنسبة تنفيذ مالي بلغت 320% تلتها الادارة المحلية 51% وشركة النفط ثالثا بنسبة «37% والتربية والتعليم رابعا 33% والاشغال والطرق خامسا 31% ثم الطيران المدني ومؤسسة الكهرباء والمؤسسة المحلية للمياة والصرف الصحي وبنسب 25% 5% 02% على التوالي:

وبالنسبة للاعمال المنجزة في مشاريع السلطة المحلية قال باجبير:

في مجال المجلس المحلي لم يبدأ العمل في 16 مشروعاً وبمعنى اصح فهي ليست بمشاريع انما هي عبارة عن مبالغ تم رصدها تحت مسمى فارق الحصة لإيجاد التوازن في الموازنة بحسب وثيقة الموازنة لعام 2012م الصادرة عن وزارة الماليةِ وفي مجال الادارة المحلية تم الانتهاء من 16 مشروعا وتفاوت مستوى التنفيذ بين 30% الى اكثر من 70% في 8 مشاريع في حين لم يتم البدء في تنفيذ مشروع واحد وساد التعثر مشروعا واحدا وفي مجال الاشغال العامة والطرق تم الانتهاء من 4 مشاريع بنسبة 100% وفي مجال الزراعة تم الانتهاء من 5 مشاريع وتفاوت مستوى التنفيذ بين 30% واكثر من 70% في 8 مشاريع في حين لم يبدأ العمل في مشروع واحد وتعثر العمل في مشروع واحد وفي مجال الشباب والرياضة تم الانتهاء من مشروعين وتعثر العمل في مشروع واحد..

مستوى التنفيذ

وحول مستوى الاعمال في مشاريع السلطة المركزية أضاف: في مجال المياه والصرف الصحي استكمل العمل في سبعة مشاريع فيما بلغت نسبة الانجاز في مشروعين آخرين اكثر من 70% وفي مجال النفط تواصل العمل في محطة شبام التابعة لشركة النفط وبلغت نسبة الانجاز فيها اكثر من 70% وفي مجال الطيران المدني تواصل العمل في استكمال الصالات في مطار سيئون ووصل مستوى التنفيذ فيها الى اكثر من 70%، أما في مجال كهرباء الريف ومياه الريف فلم تتوفر اي بيانات عن مستوى التنفيذ للمشاريع لديها بالرغم من المتابعات المتكررة وفي مجال الاشغال العامة والطرق تم الانتهاء من 11 مشروعا ووصل التنفيذ في 9 مشاريع إلى اكثر من 70% فيما تراوح التنفيذ بين 30% - 70% في 34 مشروعا و6 مشاريع لم يبدأ العمل فيها فيما ساد التعثر مشروعين، اما في مجال التربية والتعليم فتم الانتهاء من 7 مشاريع وتراوح العمل بين 30 - 70% في 19 مشروعا فيما ساد التعثر 3 مشاريع وفي مجال الصحة والسكان لم يتواصل العمل في مشروع مبنى الكلى بسيئون وظل التنفيذ ثابتا في المشروع عند اقل من 30% وفي مجال الثقافة تواصل العمل في مشروعين وتراوح التنفيذ فيهما بين 30% - 70%، وفي مجال الشباب والرياضة تم الانتهاء من مشروع واحد الصالة الرياضية سيئون فيما تراوح التنفيذ في مشروعين بين -30% 70% وفي مجال الادارة المحلية تم الانتهاء من مشروع واحد في حين لم يبدأ العمل في مشروع واحد وفي مجال الامن وصل العمل في مشروع واحد إلى اكثر من 70% في حين لم يبدأ العمل في مشروع ثان وفي مجال المالية مصلحة الجمارك تم الانتهاء من بناء البايكة في جمرك سيئون.

صعوبات..

وبالنسبة للصعوبات التي رافقت سير تنفيذ المشاريع.. أكد المدير العام لمكتب وزارة التخطيط بأنها تمثلت في نقص المخصصات للمشاريع المركزية وعدم تفويض المحافظة بها عدا المشاريع المركزية، إضافة إلى تدني مستوى التنفيذ في المشاريع قياساً بالسنوات الماضية وتحديدا ما قبل 2010م بالرغم من توفر السيولة النقدية لمشاريع السلطة المحلية وبطء الإجراءات لتنفيذ مشروع مرافق الصرف الصحي بمدينتي سيئون وتريم، وهكذا الحال لمشاريع الكهرباء المركزية وعدم الإحاطة الكاملة بمواقع بعض المشاريع في بعض المديريات «من حيث الملكية» الأمر الذي يفرض على تلك المديريات إلغاءها وبالتالي عدم الاستفادة من مخصصاتها المالية وعدم التدقيق في التحديد المكاني للمشاريع ومراعاة الاحتياجات الفعلية لخدمات المشاريع المقترحة بعيداً عن العواطف والرغبات وضعف المتابعة مع المركز من قبل بعض الجهات وتحديداً ما يتعلق بنصيب الوادي من المشاريع المشتركة بالرغم من إبلاغهم بذلك وعدم توفر وثائق المشاريع المركزية لدى الأطر المحلية «مكاتب الوزارات في الوادي والصحراء» واحتكارها في المركز، وكذا غياب الدراسات الفنية لمشاريع حفر آبار المياه وتأخير إعداد الوثائق والتصاميم لبعض مشاريع السلطة المحلية وعدم إعطاء الأولوية في التوظيف للمشاريع الخدمية المنتهية وخاصة في المناطق الصحراوية والنائية وضعف الإشراف الفني على المشاريع وعدم وجود مشرفين ثابتين على المشاريع وخاصة في المديريات النائية وتلكؤ التنفيذ في بعض المشاريع بسبب أداء المقاولين وعدم تقييم الأداء من قبل الجهات الإشرافية وتدني مستوى التحصيل للموارد المحلية والمشتركة مع المحافظة وعدم الانتظام في التبليغ بالموارد العامة المشتركة، إضافة إلى ضعف القدرات الفنية والإدارية في المديريات وبعض الأجهزة التنفيذية.